أكثر من ٥٠٠ ألف طن تم تسويقها حتى الآن

الحكومة تقرض «السورية للحبوب» ٥٠ مليار ليرة لاستكمال شراء موسم القمح

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة منح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك – المؤسسة السورية للحبوب قرضاً مالياً قدره ٥٠ مليار ليرة سورية لاستكمال تمويل شراء موسم القمح لعام ٢٠٢٢ ودفع المستحقات للفلاحين.

وبلغت الكميات المسوقة من الفلاحين من مادة القمح حتى الثاني من الشهر الجاري ٥١٢,٨٠١ طن بقيمة ١٠٢٥ مليار ليرة، في حين بلغ مجموع القروض التي تمت الموافقة عليها ١٠٠٠ مليار ليرة لتسديد ثمن الأقماح المستلمة، حيث تواصل فروع المؤسسة السورية للحبوب تسديد قيمة الأقماح المسوقة سابقاً.

واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتسهيل استلام موسم القمح من الفلاحين بهدف تعزيز المخزون الإستراتيجي من القمح وتأمين الحاجة اليومية للمواطنين من مادة الخبز، حيث تم بذل كل الجهود لاستلام كل حبة قمح يمكن استلامها باعتبار هذا الأمر يشكل أولوية نظراً لارتباط محصول القمح بالأمن الغذائي ولقمة عيش المواطن.

ومنذ بدء زراعة الموسم الحالي تم تقديم مستلزمات الإنتاج الزراعي من (محروقات، سماد، بذار) وذلك ضمن الإمكانات المتوافرة في ظل الحصار الاقتصادي الجائر الذي يقف في وجه استيراد الكثير من المواد والمستلزمات الضرورية للعملية الإنتاجية الزراعية وفي مقدمتها السماد، ومع بداية تسويق القمح تم تأمين جميع مستلزمات استلام المحصول من التخزين والأجهزة المخبرية والفنية والاعتمادات المالية اللازمة، وتم استلام كل الكميات المسوقة من الفلاحين مهما بلغت نسبة الأجرام والشوائب فيها حيث تحملت الحكومة كل نفقات الغربلة.

وتحتاج سورية سنوياً إلى نحو ٢,٥ مليون طن من القمح لتغطية الحاجة المحلية، ويتم تأمين الجزء الأكبر منها توريداً من الخارج ما يكلف خزينة الدولة الكثير من القطع الأجنبي، وتعمل الحكومة بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الفلاحين ومختلف الجهات المعنية لتشجيع الفلاحين على زراعة القمح وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لهم بما فيها مستلزمات الإنتاج والري الحكومي، مع منحهم أسعاراً مجزية لكل كيلو غرام يتم تسويقه إلى المراكز الحكومية، وذلك بهدف تأمين استلام أكبر كمية من القمح بما يؤمن جزءاً مهماً من الحاجة المحلية ويخفف من فاتورة الاستيراد.

يذكر أن مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال البلاد التي تزرع بالقمح تتم سرقة محاصيلها من الاحتلال الأميركي الذي يقوم بنهب الثروات الوطنية من نفط وقمح وغيرهما.

وخطة من هيئة البحوث لإنقاذ القمح

تبني الزراعة الذكية واختبار البذار المناسب لكل منطقة

دخول الدولة كشريك في المساحات المتوسطة والكبيرة

هناء غانم

قدم مدير إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية في هيئة البحوث الزراعية د. تيسير فؤاد حاتم مصفوفة تتضمن مقترحات لتنمية وتطوير زراعة القمح وقد اعتبرها الباحث منطقية لإنقاذ محصول القمح وتطوير زراعته في سورية والتي تهدف بداية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح خاصة أن وارداتنا من محصول القمح صفر «وفق بيانات التجارة الخارجية والمجموعات الإحصائية. وبينت المصفوفة أن غاية المشروع هي تغطية الإنتاج المحلي وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة علماً أن المؤشرات توضح أن الاتجاه العام هو لتطوير مساحة الأراضي المزروعة بالقمح إضافة إلى تطوير الإنتاجية وفق بيانات وزارة الزراعة.

وعن المخرجات أوضحت المصفوفة انه لابد من تنفيذ الخطة الزراعية للقمح بشكل كامل وتمكين المزارعين من زراعة أراضيهم واعتماد أصناف عالية الإنتاجية وثباتية الأصناف مع التغيرات المناخية بحيث نستطيع تأمين طلب السوق المحلي من القمح وتأمين حاجة المطاحن وحاجة معامل المواد الغذائية من المعكرونة والبرغل والفريكة وغيرها والناحية الأهم حسب المصفوفة أن نحد من خروج المساحات المزروعة من القمح والعمل على خلق بيئة تمكينية لزراعة القمح وذلك بتقديم كامل الدعم للفلاحين وتعويضهم عن الكوارث والأضرار وأن يكون هناك شركات للتأمين الزراعي يتمكن من خلالها الفلاحون من التأمين على محاصيلهم.

كذلك تأمين البذار وتوزيعها على المزارعين بحيث يكون كل صنف ملائماً لكل منطقة بحيث تعطي مردوداً أكبر، وأن تكون البذار الموزعة لزراعة القمح جيدة حتى لا ترتفع نسب الشوائب إضافة لذلك الفلاح لديه مشكلة في صعوبة الحصول على السماد لذلك يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج وتأمين مصادر دائمة للأسمدة والتشجيع على إنتاج الأسمدة الطبيعية..

تأمين مصادر ري دائمة

ومن الأمور التي طرحها حاتم في المصفوفة، أنه لابد من تأمين مصادر دائمة للري، فالبور لا يوجد طاقة لضخ المياه وتوزيعها ونظم الري معظمها قديمة، الأمر الذي يتطلب تحسين نظم الطاقة البديلة وتأمين الآبار بالطاقة الإنتاجية لزيادة الإنتاجية مع التأكيد على تأمين الحدود الدنيا من احتياجات الطاقة بما يضمن سير العملية الإنتاجية.

• قروض من المصرف الزراعي بضمان المحصول
• ميزات ودعم للقطاع الخاص تسهم في تأمين واردات القمح بضمانات حكومية

وبينت المصفوفة أن تطوير وتمكين زراعة القمح يتطلب خططاً وأهدافاً ومشاريع وغيرها والأهم أن تبنى هذه الاستراتيجية على تغير الأولويات وتوفير الأدوات والبداية تكون من تحديد المساحات المزروعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وخاصة أن هناك اختلالاً في المساحات المزروعة أو المخطط لزراعة القمح فعلاً سورية للعام ٢٠٢٢ تبين خروج مساحات مزروعة وعدم وصولها للحصاد نتيجة الحرائق أولاً وضعف النمو وعدم الوصول إلى مراحل النمو وبالتالي تحويله كعلف للمواشي إضافة إلى الإغراق والهطول المطري الكثيف في بعض مناطق الساحل وبمراحل معينة، وبينت المصفوفة أن التقييم المرحلي بين أنه إذا كان المنفذ أقل من المخطط بنسبة ٥ بالمئة سببه التركيز على خفض الفاقد والهدر واعتماد أصناف عالية الإنتاجية وعندما يكون المنفذ أقل من المخطط بـ ١٥ بالمئة فهذا يعني أن التركيز على الكفاءة الإنتاجية، لتعويض انخفاض المساحة مثل خفض الفاقد في كافة العمليات خلال وبعد الحصاد إضافة إلى أهمية وضع أسعار تشجيعية، تسهم في تحقيق الكميات المتوقع استلامها من الدولة أما في حال كان المنفذ أقل من المخطط بـ٢٥ بالمئة فهذا يعني أن هناك انخفاضاً في الفاقد وزيادة بإنتاجية الأراضي المروية من خلال توفير مستلزمات إنتاج وبالأخص الأسمدة هذا يستدعي رفع الحوافز من خلال تسليم القمح للدولة وزراعة مساحات بأصناف معتمدة وتبني الزراعة الذكية مناخياً وفي حال كان المنفذ أقل من المخطط بنسبة ٥٠ بالمئة هذا يستدعي تدخل الدولة كشريك رئيسي في المساحات الكبيرة والمتوسطة وتأمين الاحتياجات الأساسية للأراضي المزروعة، وضمان تأمين كافة الاحتياجات للأراضي، عن طريق نظام تعاقد مرحلي وإضافة زراعة مساحات بأصناف معتمدة وعالية الإنتاجية، ونشر تقانة الزراعة الذكية المناخية، ودعم عمليات تبني المزارعين لها.

وتتابع المصفوفة: إذا كان المنفذ يعادل المخطط يجب الاستثمار الأمثل للموارد، وتطبيق برامج كفاءة استخدام الموارد المتاحة، واقتصاديات الحجم، وخفض التكاليف. كذلك السماح بزراعة الأراضي بالقمح فوق المخطط دون قيود بهدف التوسع مع السماح بإدخال أراض جديدة في زراعة القمح غير مستثمرة سابقاً.

مخزون استراتيجي

وفي حال كان المنفذ أعلى من المخطط لجهة الإنتاج، فلا بد من المحافظة والاستثمار عن طريق تجهيز المخازن والاهتمام بالمخزون الاستراتيجي للدولة. وخفض الفاقد والهدر. مع دعم الصناعات التي تعتمد على منتجات القمح، إضافة إلى توجيه الإنتاج الفائض بما يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية المثلى منه. ووضع برامج ضمان استدامة تحقيق فائض في الإنتاج..

وعن انخفاض الإنتاجية وأسبابها والحلول بينت المصفوفة أن عدم تنفيذ الخدمات الزراعية بوقتها وبالحاجة الفعلية لها مثل الحراثة، الرش، التسميد، الري، الحصاد له آثار سلبية على الإنتاجية من ناحية النوعية والكمية.

ودعت المصفوفة إلى التشجيع على الاستثمار في الطاقة المتجددة وأن يكون هناك أولوية لتأمين الوقود لمزارعي القمح وتقديم الخدمات لعدد من المزارع بما يتلاءم مع الحجم الأمثل للإنتاج، والمساعدة في تأمين آليات لنقل المحصول إلى مراكز التسليم مع صيانة دورية لمصادر الري وتأمين مصادر جديدة وإعطاء أسعار تشجيعية تغطي التكاليف وتضمن هامش ربح معين للمزارعين، مع التركيز على التشاركية بين القطاع العام والفلاحين في المساحات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج والخدمات من قبل الدولة، وبالتالي ضمان استمرار العملية الإنتاجية بشكل جيد، إضافة إلى الزراعة التعاقدية في المساحات الكبيرة بنظام التشاركية بين القطاع الخاص والفلاحين تحت إشراف الدولة. تأمين منافسة مدعومة، مع استلام المحصول من المزرعة، والنقل المجاني لمراكز استلام الحبوب والأهم السماح للمزارعين بالحصول على قروض من المصرف الزراعي بضمان محاصيلهم على طول سلسلة الإمداد.

صعوبات وعوائق

وعن صعوبات وعوائق استيراد القمح، شددت الدراسة على ضرورة وجود اتفاقيات ثنائية تضمن انسيابية في استيراد القمح مع تقديم ميزات ودعم للقطاع الخاص تسهم في تأمين واردات القمح، بضمانات حكومية تراعي التسعير والتوزيع وتوافرها على مدار العام بالكميات التي تغطي الاحتياج المحلي، دون احتكار أو تحكم بهذه المادة من القطاع الخاص وتقدير للفجوة من القمح والتعاقد المسبق مع شركات خارجية لتأمين وتغطية هذه الفجوة.

ماذا يحدث في قطاع الدواجن؟

يشتكون من التكاليف... ومن الفروج المهرّب؟

الوطن

أثرت موجة الحر بشكل كبير على قطاع الدواجن الذي تكبد خسائر كبيرة وفق تصريحات بعض المربين، حيث نفق نحو ٣٠ بالمئة من الطيور خلال أيام، وتزامنت هذه المشكلة مع العديد من المشكلات التي تتمثل بارتفاع كلف الإنتاج وغيرها وفق ما أكده لـ«الوطن» مازن مارديني عضو لجنة غرفة زراعة دمشق، موضحاً أنه يتم العمل حالياً بالتعاون مع الجهات المعنية لدراسة الكلف الحقيقية للمنتجين خاصة بعد ارتفاع حجم الوفيات بنسب كبيرة للقطاعين العام والأكثر للخاص.

وأكد مارديني في حديثه لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار طرأ على جميع المواد الغذائية، وبعد ارتفاع أسعار البنزين ارتفعت الكلف إلى حدود ٨ بالمئة خلال أيام مبيناً أن العاملين بقطاع الدواجن بسورية حسب البيانات الحكومية بلغ في العام ٢٠١٠ بحدود ١٤ بالمئة من سكان سورية، والمشكلة أن وزارة التجارة الداخلية لا تحرك ساكناً بهذا المجال سوى الوعود وللأسف هناك خروج لقسم كبير من مربي الدواجن والبياض بعد إخفاق الوعود بتأمين الأعلاف والمحروقات وغيرها، فالمربون يتعرضون لخسائر والرساميل تتآكل يوماً بعد يوم لأن تربية الدواجن وتجارة البيض تجارة ضعيفة بسبب ارتفاع أسعار العلف، فالصويا مثلاً ارتفعت خلال أيام إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية للكغ الواحد.

وأضاف مارديني: إن البعض يعتقدون بأن تاجر الدواجن يربح، علماً أن ٣٠ بالمئة من الدواجن نفقت، وحتى الفروج الحي تراجع وزنه من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ غرام بسبب موجة الحر، موضحاً أن هذه الكمية من الطيور التي انخفض وزنها تخسر وتباع بنصف سعرها، إضافة إلى أن الهنكارات والمداجن التي تعيش فيها الدواجن ليست مجهزة كما يجب سواء من كهرباء أم محروقات، الأمر الذي ساهم بخروج أعداد كبيرة من المنتجين عن العمل، لذا فنحن بحاجة إلى قرارات جريئة ودعم أكبر لهذه القطاع لاستمرار العمل للحفاظ على الأمن الغذائي.

وفي سياق متصل أكد حكمت حداد عضو لجنة مربي الدواجن أنه بسبب الحر وارتفاع أسعار العلف امتنعت المؤسسة العامة للأعلاف عن بيع الذرة الصفراء والصويا ومنذ أربعة أشهر لم نستلم المقنن العلفي في دمشق علماً أن المقنن لا يشكل إلا رقماً زهيداً ولا يحمل شيئاً من الخسارة التي تلحق قطاع الدواجن، موضحاً أن الكميات التي توزع على مدار أربعة أشهر لا تكفي الطير ٤ أيام، مشيراً إلى أن ٨٠ بالمئة من الفروج مستورد والذرة والصويا والإمايات واللقاحات وغيرها الأمر الذي يتطلب ضرورة ضبط سعر العلف الذي يرتفع في سورية من دون رقيب أو حسيب وبنسبة كبيرة عن دول الجوار متسائلاً: لماذا يتم تمويل المستورد بالقطع الأجنبي في الوقت الذي تباع فيه الأعلاف على أسعار السوق السوداء؟

المربي باختصار «انخرب بيته» والمستورد التكاليف يسهم برفع الأسواق وارتفاع هو المسيطر على الأسواق والمربي هو المتهم الأول والحلقة الأضعف بأنه السبب في ارتفاع الأسعار، بينما الحقيقة أن بعض المستوردين يجب محاسبتهم، وإلا فإننا أمام كارثة تتعرض لها الثروة الحيوانية ومن الصعب تعويضها وعلى الجهات المعنية إنقاذ هذا القطاع من الانهيار.. وحماية القطاع ضرورية اليوم وخسارتنا كبيرة.

خبير: الفروج المهرب خطر على الصحة ويتم إذابة تجميده وإضافة الملونات

عبد الهادي شباط

اشتكت لجنة تربية الدواجن في حماة إلى غرف الزراعة السورية عبر كتاب رسمي حصلت «الوطن» على نسخة منه من دخول كميات كبيرة من الفروج المهرب إلى محافظة حماة قادماً من ريف حلب ليتم توزيعه من حماة إلى الأسواق المحلية في بقية المدن حيث أوردت اللجنة في شكواها أن هناك تهريباً للفروج الحي وبيض التفقيس والصيصان عن طريق مهربين وضعاف النفوس من بعض تجار الفروج والصوص في محافظة حلب، ويتم توزيعه في جميع المحافظات، لذلك نرجو من اتحاد الغرف الزراعية معالجة الموضوع لخطورة هذه الظاهرة التي تؤدي إلى إغراق السوق المحلي بالفروج والصوص غير المراقب صحياً، وذلك ينعكس على قطاع الدواجن المحلي.

وطلبت اللجنة معالجة هذه الظاهرة الخطيرة ومخاطبة الجهات المعنية والتشديد على عدم دخول أي شيء مهرب يؤدي لضرر قطاع الدواجن ومخاطبة مديرية الجمارك في محافظة حلب لتمنع هذه الظاهرة الخطيرة لما يمثله التهريب من نزيف للقطع الأجنبي بطريقة غير مشروعة.

وفي متابعة للموضوع تحفظت معظم الجهات التي تواصلنا معها في التجارة الداخلية ونقابة الأطباء البيطريين والجمارك عن تقديم تفصيلات حول الكميات التي دخلت ونوع الفروج المهرب (حي – مجمد)، بينما أكد عدد من المربين أن هناك كميات كبيرة دخلت خلال الفترة الماضية وتم نقلها وإيصالها لمنطقة المسالخ في إحدى ضواحي مدينة حماة عبر شاحنات كبيرة.

وفي اتصال هاتفي مع الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة قال إنه ورغم عدم توافر بيانات واضحة عن هذا الموضوع إلا أن دخول الفروج بكل أشكاله بطرق غير شرعية يمثل خطراً على الصحة العامة وعلى قطاع الدواجن وعلى الاقتصاد السوري حيث يتم نقل هذه الكميات من الفروج وإيصالها إلى مناطق الاستهلاك في سورية بأسعار رخيصة تنافس المنتج المحلي بغرض تخريب قطاع تربية الدواجن وتدميره.

ومثال على ذلك أي عملية لحل التجميد للفروج وإعادة تجميده من جديد يحول الكتلة (اللحمية) إلى كتلة مؤهلة لاستقبال كل الأحياء الدقيقة والجراثيم، وهو أمر خطر على صحة المستهلكين.

حيث تحدث الكثير من المربين خلال الفترات الماضية إن كميات الفروج المجمدة التي كانت تصل لمحافظة حماة ويتم إذابة تجميدها عن طريق نقعها في براميل المياه ثم إضافة ملونات وطرحها للبيع في السوق وبعدها يقوم بعض المستهلكين بإعادة وضعها في البرادات وتجميدها من جديد لبضعة أيام قبل استهلاكها، والقوانين الناظمة للعمل البيطري في سورية تنص على أن تكون المنطقة التي يتم توريد الفروج منها خالية من الأمراض خاصة السارية والمعدية ولا بد من توفر لجنة فنية بيطرية تقوم بالتحري من ذلك وترافق الكميات التي يتم توريدها من الحظائر إلى وجهتها في السوق المحلية (المسالخ) ولابد أن تكون الكميات التي يتم توريدها مطابقة للمواصفات البيطرية القياسية.

علماً أنه خلال السنوات الماضية شهدت حماة حالة تهريب واسعة للفروج المجمد القادم من الأراضي التركية الذي كان يتم معالجته وإذابته وإعادة نقله وتصريفه للباعة في الأسواق المحلية وخاصة أسواق دمشق.

واجهة جديدة لمن يود تقديم اعتراض على استبعاده من الدعم

سليمان لـ«الوطن»: الاتصالات جهة فنية وليست المسؤولة عن معالجة الاعتراضات

رامز محفوظ

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة أنها طورت واجهة «إعادة المستفيدين» الخاصة بإعادة المستفيدين من البطاقة العائلية الذين توقف عنهم الدعم الحكومي لأسباب وجودهم خارج القطر منذ أكثر من عام، وهم موجودون داخل حدود الجمهورية العربية السورية منذ مدة تتجاوز الـ٩٠ يوماً، وذلك ضمن سعيها لتبسيط الإجراءات والانتقال لخدمات إلكترونية شاملة ومتكاملة.

وأشارت الوزارة إلى أنه يمكن لهذه الشريحة تقديم اعتراضاتها من خلال الواجهة الجديدة عبر منصة المواطن www.cs.sy واختيار «طلب إعادة» ليتم تدقيق الاعتراضات من إدارة الهجرة والجوازات ومعالجتها، وإضافة أصحاب الاعتراضات المحقين لقائمة المستفيدين على البطاقة العائلية تلقائياً، من دون الحاجة لمراجعة إدارة الهجرة والجوازات أو أي جهة رسمية أخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت معاون وزير الاتصالات والتقانة فاديا سليمان أن وزارة الاتصالات طورت واجهة «إعادة المستفيدين» بناء على الحالات التي ظهرت أثناء معالجة الاعتراضات الخاصة للمستبعدين من الدعم كأفراد الذين تم تخفيض عددهم ضمن البطاقة العائلية.

وأضافت إنه استجابة للحاجة التي ظهرت أثناء التطبيق قامت وزارة الاتصالات بالتنسيق مع الجهة الفنية التي تقوم على تطوير منظومة الدعم وبالتعاون مع وزارة الداخلية بإعداد واجهة «إعادة المستفيدين»، بحيث أصبح بإمكان الشخص الذي تم استبعاده كفرد من العائلة وليس استبعاد البطاقة بالكامل بتقديم طلب مرفق بالوثيقة اللازمة التي توضح أنه موجود ضمن الأراضي السورية ليتم معالجة الأمر من وزارة الداخلية بعد العودة للبيانات الموجودة لدى إدارة الهجرة والجوازات والتأكد بأن الشخص موجود فعلياً ضمن الأراضي السورية، ومن ثم يتم إرسال البيانات والمعلومات لشركة محروقات من أجل زيادة عدد أفراد الأسرة على البطاقة العائلية وإعادته كفرد للأسرة، لافتة إلى أن هذا العمل يأتي في سياق التطوير الذي تحاول الوزارة العمل عليه من خلال معالجة الاعتراضات الخاصة بالدعم الحكومي.

وعن المدة الزمنية لإعادة الفرد للدعم أشارت سليمان إلى أنها ترتبط بمدى قدرة وزارة الداخلية على معالجة كل اعتراض مقدم، مضيفة إنه على المواطن الذي يريد استعادة الدعم أن يكتب عبر المنصة بأنه مستبعد من الدعم كفرد ويرفق ذلك بالوثيقة اللازمة ومن ثم تقرر وزارة الداخلية إن كان الاعتراض مقبولاً أم لا وفي اليوم التالي يعود الدعم له.

وبالنسبة للصعوبات التي تواجه موضوع الاستبعاد من الدعم أو استعادته لمستحقيه أوضحت سليمان أن كل مشروع تظهر فيه صعوبات وحالات خاصة، لافتة إلى أنه لا يمكن ضبط كل الأمور المتعلقة بالمشروع من اللحظة الأولى.

وأشارت إلى أنه كلما تظهر حالة خاصة بحاجة للمعالجة تشكل عدداً من المواطنين وليس فرداً يتم مناقشتها من اللجان الإدارية الخاصة واتخاذ القرار اللازم بشأنها، مشيرة إلى أن وزارة الاتصالات معنية بالبنية الفنية فيما يتعلق بموضوع الدعم وتقوم بتنفيذ ما يصدر من قرارات بهذا الشأن وليست جهة معالجة للاعتراضات أي إننا في الوزارة عبارة عن حامل فني تنفيذي للقرارات، فعلى سبيل المثال فإن أي سبب للاستبعاد يتعلق بمغادرة شخص للقطر فإن وزارة الداخلية مسؤولة عن معالجته كما أن أي سبب للاستبعاد يتعلق بامتلاك سيارة فإن وزارة النقل مسؤولة عن معالجته.